• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

أشاد بقرار تصديق شهادات دلمون

الكندري: ننتظر من وزير التربية إنهاء مشكلة شهادات الفلبين والهند

أشاد مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري في جهود وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف التي أثمرت عن إنهاء معاناة طلبة جامعة دلمون في البحرين، كما نتمنى منه إنهاء مشكلة تسبب فيها مسؤولون آخرون وهي طلبة الفلبين والهند، موضحا أن شريحة الطلبة الذين يعانون من إكمال دراستهم في الفلبين والهند بسبب إجراءات تعسفية من قبل التعليم العالي في السابق رغم التزام الطلبة بالحضور ومواصلة تعليمهم لسنوات.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن مطالبتنا بمساواة خريجي دلمون بالدارسين في الفلبين والهند تأتي مشروطة بصحة بيانات الدارسين في هذه الجامعات وأخذ موافقات مسبقة من التعليم العالي، لاسيما أنها الجهة الحكومية المخولة باعتماد الشهادات الدراسية والجامعات في الخارج.

وذكر الكندري أن بعض الدارسين من الموظفين أخذوا موافقات مسبقة وترشيحات ومقاعد من الخطة الدراسية المعتمدة لموظفي الدولة من ديوان الخدمة المدنية، مما تسبب في هدر لميزانية الدولة وإرهاق ميزانية الأفراد والعائلات الكويتية على مدار 4 سنوات أي إن كل الأوراق مصدقة ورسمية معتمدة وبهذا لا مجال للتسويف والمماطلة في تصديق واعتماد شهاداتهم الدراسية.

وأضاف أن الاستحقاق الأدبي والقانوني الواجب الآن هو معادلة الشهادات للطلبة، لاسيما أن ديوان الخدمة المدنية يستقطع آلاف الدنانير من رواتبهم على شكل أقساط شهرية تصل إلى 50٪ من الراتب للموظف ومازالت الاستقطاعات مستمرة، مستدركا: ومن مواد الدستور أن تحقيق العدالة والمساواة أساس بين المواطنين، لذلك نطالب بعدالة المعاملة بين الطلبة الكويتيين الذين درسوا بالخارج سواء في الفلبين أو الهند أو البحرين.

وأكمل الكندري بالقول: «وبما أن الكويت هي دولة مؤسسات فيجب وضع القرارات على مسافة واحدة والقانون على الجميع، فلا يعقل أن يكون هناك انتقاء في القانون واللوائح والقرارات، أي يجب تطبيق القرار الذي فرض على جامعة دلمون على بقية الجامعات ومنها خريجو الجامعات الآسيوية.

وتساءل الكندري: ما الإثبات الذي يجب أن يأتي به الطالب غير تصديق الشهادات من السفارة والخارجية تثبت تواجد الطالب وانتظامه في الجامعات مع إثبات السفر من قبل جهات عملهم أو من التعليم العالي؟ خاتما تصريحه بالقول: الأمر بيدك يا معالي الوزير، وكلنا أمل في إنهاء معاناة الطلبة الدارسين في الهند والفلبين.

فيصل الكندري

عادل الخرافي يفتتح مقره الانتخابي بحوار مع أبناء الدائرة الأربعاء

عادل الخرافي

يفتتح مرشح الدائرة الانتخابية الثانية م. عادل الجار الله الخرافي مقره الانتخابي في الساعة العاشرة مساء يوم الاربعاء 17 يوليو، الثامن من رمضان، وذلك بلقاء حواري مع ابناء الدائرة، ويعقد الحوار في ديوان العائلة بالشامية قطعة 8 تقاطع شارعي الرومي والشايع.

ورحب الخرافي بالناخبين وابناء الكويت عموما، مؤكدا أن اللقاء سيكون ذا فائدة له وللناخبين، وقال في الدعوة للحوار على موقعه بالانترنت: انه وإيمانا مني بأن الشفافية والمصارحة هما ما نحتاجه في هذه المرحلة المهمة والحساسة من تاريخ الديموقراطية في الكويت، فإنني ادعو أبناء الدائرة الى لقاء مفتوح للتحاور وتقييم الأداء والمحاسبة حول أي تقصير لتلافيه مستقبلا إن شاء الله، وهذا ما دأبنا عليه منذ اليوم الأول الذي خضنا فيه العمل المجتمعي ومن ثم خوض الانتخابات النيابية العام الماضي.

قال إنها قضية شغلت الرأي العام وهي بازدياد

الشايع: يجب مواجهة ظاهرة المال السياسي

أكد مرشح الدائرة الثالثة فيصل الشايع على خطورة انتشار مال الفساد السياسي في عدة دوائر انتخابية وبوضوح غير مسبوق في الدائرة الثالثة.

وقال الشايع: للأسف ان الكل يتحدث عن انتشار مال الفساد السياسي من خلال الصحافة وبمانشيتات عريضة لتنبيه المسؤولين بشأن هذه الآفة الخطيرة والتي من الممكن ان تكون لها انعكاساتها على مستقبل البلد عند ايصال نواب مرتشين يدفع احدهم الأموال ليحصل على الكثير او يكون عضوا تحت رحمة من أوصله بماله الى الكرسي بحيث يتم تحريكه حسب أجنداتهم ومصالحهم الخاصة.

وأكد الشايع ان الجميع يتحدث عن تلك الأموال الفاسدة والتي تدفع لبعض ضعاف النفوس ولمن ليس لديه اي اهتمام بأوضاع البلد ولا يعنيه من يصل الى مجلس الأمة ان كان فاسدا او شخصا يهتم بالمصلحة العامة.

وأكد الشايع انه سبق تحذيرهم من ان اي شخص يشتري صوتك اليوم فانه من السهل ان يبيعك ويبيع مستقبلك ومستقبل اولادك وبسهولة لأنه همه مصلحته الشخصية، مشددا على ان الكل يتحدث ولم نسمع اي ردة فعل من المسؤولين عن اهتمامهم بتلك الظاهرة الخطيرة والقيام بدورهم من خلال الرقابة الفعلية وتطبيق القانون لمنع تلك الآفة ولم نشاهد اي تحرك جدي ولم نقرأ اي تصريح من مسؤول يطمئن المواطنين او يحذر من يدخل لعبة مال الفساد السياسي.

كما أكد الشايع ان هذه القضية شغلت الرأي العام وهي بازدياد ومفضوحة مما أدى الى انسحاب شخصيات مثل المحامي عبدالمجيد خريبط والذي كنا نتمنى وجوده في المجلس ليثريه بخبراته وأفكاره وأحد اسباب انسحابه وجود العبث في مال الفساد السياسي وقد أكد بتصريح له ان العطايا انتشرت على نطاق غير مسبوق.

وختم قائلا: أتمنى ان نرى ونسمع الجدية من المسؤولين في محاربة تلك الآفة وان يتم تطبيق القانون بحزم ومكافأة من يبلغ عن تلك الجريمة مكافأة مجزية حتى يتم تشجيع الكثير ليكون رقيبا عليهم مما يؤدي الى تقليصها بدلا من انتشارها بقوة.

• آلاء خليفة

فيصل الشايع

الكويت متأخرة صحياً رغم الوفرة المالية

مبارك المطوع: العلاج بالخارج يتم استغلاله سياسياً من قبل السلطتين

أكد مرشح الدائرة الانتخابية الثانية المحامي مبارك المطوع أن الكويت متأخرة على مستوى الخدمات الصحية رغم الوفرة المالية التي تتميز بها عن دول كثيرة ذات دخول ضعيفة منها الأردن ومصر ودولة إسلامية مثل أذربيجان ودول متقدمة مثل كندا بالإضافة إلى دول خليجية مثل قطر والسعودية والامارات وذلك بناء على تقارير منظمة الصحة العالمية والتقارير والإحصائيات الصادرة عنها خلال العام الماضي 2012.

وقال المطوع وفقا لهذه الإحصائيات فإن أداء القطاع الصحي في الكويت أقل بكثير من الحد الأعلى العالمي لمؤشرات أعداد الأطباء والعاملين في مجالات التمريض وطب الأسنان والصيدلة، موضحا أنه يوجد في الكويت 18 طبيبا فقط لكل 10 آلاف نسمة، وعلى الرغم من أن قيمة المؤشر في الكويت أفضل من المتوسط العالمي البالغ 14 طبيبا لكل 10 آلاف نسمة، فان وضع الكويت أسوأ بكثير من الحد الأعلى العالمي البالغ 64 طبيبا، وكذلك اقل من مستوى المؤشر في دولة خليجية، مثل قطر (28)، ودولتين عربيتين متوسطتي الدخل، مثل الأردن ومصر (26 و24) وأقل بكثير من دولة إسلامية، مثل أذربيجان (38)، واقل بقليل من دولة متقدمة مثل كندا (19). وأضاف المطوع أنه يوجد في الكويت 18 سريرا لكل 10 آلاف نسمة بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 27 سريرا، كما أن وضع الكويت أسوأ بكثير من الحد الأعلى العالمي البالغ 139 سريرا، وكذلك أقل من مستوى المؤشر في قطر (25) وأقل من الأردن ومصر (18 و21) وأقل بكثير من أذربيجان (79) ومن كندا (34).

وشدد المطوع على ضرورة الارتقاء بالقطاع الصحي وتطوير خدماته بما يلبي طموح المواطنين وذلك عبر بناء مدن طبية متكاملة ومزودة بأحدث التقنيات الطبية وبكادر مهني من أعلى المستويات عبر الاستعانة بخبرات أجنبية لتشييد هذه المدن لمدة تعاقد تتجاوز الخمس سنوات وتدريب طواقم كويتية على إدارتها خلال تلك الفترة.

وقال المطوع إن تردي الخدمات الصحية في الكويت سواء على صعيد البنية التحتية أو الروتين الإداري ليس وليد المرحلة الحالية بل هو نتاج تراكمات سابقة تسببت فيها إدارات مترهلة تعاقبت على وزارة الصحة إضافة لتقصير غير مبرر من قبل مجالس الأمة السابقة سواء في التشريعات أو بغض الطرف عن مواقع الفساد لاسيما أن عددا من الاستجوابات قدمت لوزراء الصحة ولم نلحظ أي تطوير او معالجة لمكامن الخلل.

وزاد المطوع أن ملف العلاج بالخارج يتم استغلاله سياسيا من قبل الحكومة وبعض النواب، مشيرا إلى أن عددا من الاستجوابات قدمت ولجان التحقيق فتحت في هذا الملف وبسبب التجاذبات وتقاطع المصالح في العملية السياسية لم تحل والضحية المواطن البسيط وخزينة الدولة التي تكبدت الخسارة تلو الأخرى ومازالت.

مبارك المطوع

سعود المطيري: غياب الرؤية الاستراتيجية للحكومة يهدد مستقبل الاقتصاد الكويتي

سعود المطيري

حذر مرشح الدائرة الرابعة سعود سعد المطيري من غياب الرؤية الاستراتيجية للكويت واستمرار اعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط في ظل احتمالات نضوبه على المدى المتوسط، مطالبا الحكومة بالعمل الجاد لأخذ الاحتياطات اللازمة ووضع خطة تضمن للأجيال القادمة مستقبلا أفضل، وتحافظ على بقاء الاقتصاد الكويتي متينا.

وقال المطيري في تصريح ان البلاد تعيش حالة انعدام في الرؤية وعدم إدراك لمتطلبات المستقبل في وقت خطت دول الخليج الأخرى خطوات واسعة من الناحية المالية وأخذت في توسيع قواعدها الاقتصادية عبر اجتذاب رؤوس الأموال وفتح آفاق أوسع للاستثمار العالمي على أرضها، بينما ظلت الكويت تراوح مكانها بفعل التخبط الحكومي وغياب الكفاءات الوطنية عنها.

وأضاف ان فوضى الإنفاق المالية تهدد مستقبل الكويت وتدفع به نحو المجهول وهي اخطر مشكلة يمكن أن نواجهها، وستزداد خطورتها اذا ما تعرضت اسعار النفط الى الهبوط الحاد لا قدر الله، الامر الذي سيدخل البلد في عجز خطير على الميزانية والنفط الذي هو مصدر اعتماد البلاد الوحيد بعد الله عز وجل ومهما استمرت اهميته فإنه الى تراجع وزوال مع الايام في ظل تطور تكنولوجيا الطاقة وما نسمعه اليوم عن تطور الطاقة الشمسية والنفط الصخري وغيرهما من بدائل النفط، وهذا ما يقلق السوق النفطية للدول المنتجة للنفط.

وقال المطيري ان الدول الكبرى المستوردة للنفط كالولايات المتحدة واليابان وغيرهما تسعى جاهدة لايجاد مثل هذه البدائل لتعالج الارتفاع الحاد في الاسعار الذي يؤثر في جيوب المواطنين، ودافعي الضرائب، الذين تزداد وتيرة تذمرهم على حكوماتهم يوما بعد يوم، وهذا ما يدفعنا الى ضرورة التفكير بالاعتماد على النفس، وايجاد بدائل غير النفط ويأتي في مقدمة التحوط للمستقبل ضبط الانفاق العشوائي المحلي والخارجي وبالاخص الذي لا يستفيد منه المواطن الكويتي.

وتمنى المطيري أن تكون الحكومة المقبلة على قدر المسؤولية وأن تملك روح العمل بفريق واحد وأن تأتي بقرارات تنصف الشعب الكويتي وتحل كل قضاياه العالقة وتطبق القوانين بحذافيرها، مشيرا الى أنه متى ما كانت الحكومة تضع في اعتبارها مصلحة المواطن وتقف من الجميع على مسافة واحدة فسنشهد المبادرات تلو الاخرى لحل معظم قضايانا كالاسكان والتوظيف ودعم التنمية والتي حتى الآن لم نلمس أي حلول لها أو مبادرات حكومية لانهائها.

أبدى تفاؤله بوعي الناخبين وقدرتهم على اختيار الأكفأ

أنور الشريعان: نرفض الحلول «التخديرية» لقضايا التعليم

أبدى مرشح الدائرة الخامسة د.أنور الشريعان تفاؤله بوعي الناخبين وقدرتهم على اختيار المرشح الاصلح لخدمة الوطن والمواطنين

وقال الشريعان: على الجميع المشاركة في هذا العرس الانتخابي لأن الأمر يعد واجبا وطنيا.

ودعا الشريعان الناخبين الى اختيار الاصلح لتمثيلهم خاصة ان الأمر أمانة ومسؤولية وطنية في آن واحد

وعن القضايا التي يحمل همها قال الشريعان: نظرا لقربي من عملية التعليم كوني أعمل في جامعة الكويت كأستاذ لعلم الاقتصاد أرى أن الاهتمام بقضايا التعليم يجب أن تكون ضمن أولويات المرحلة المقبلة، لاسيما أنه لا تنمية دون أن يكون عامل التعليم والتدريب ودعم الموارد البشرية أحد أبرز مكوناتها التنظيمية، فلا تنمية دون تطور التعليم، فالتنمية ليس مباني وطرقا وإنما فكر وتعليم.

وأضاف: أن دعم أطر وأنظمة التعليم يجب أن تخرج عن إطارها الحالي إلى دور مؤسسي تنتهجه الدولة في رعاية التعليم وربط مخرجاتها مع سوق العمل على أساس تنظيمي.

وقال الشريعان: ان الاهتمام بعملية التعليم أصبحت ضرورة أساسية، ولا خيار لنا سوى العمل مجتمعين في خدمة قضايا التعليم كما انتهجتها العديد من الدولة المتقدمة والتي لم تتطور إلا بدعمها للتعليم وعلى سبيل المثال دولتا ماليزيا وسنغافورة

وقال الشريعان: أتمنى ويتمنى جميع المخلصين لهذا الوطن أن نخدم قضايا التعليم والتربية ولا تقف عند حد الأطروحات الانتخابية، فمستقبل أجيالنا اكبر من أن يكون مجرد شعارات انتخابية ومواد مكتوبة فقط، ونؤكد أنها مسؤولية الجميع دون استثناء، فكلنا مسؤول في دعم تلك القضية المهمة مجتمعين واضعين المصلحة العليا للمجتمع نصب أعيننا مع ربطها بعملية التوظيف وسياسات العمل والتي تحتاج إلى اعادة هيكلة تجعل من الموظف الكويتي أكثر انتاجية.

ورفض الشريعان الحلول «التخديرية» لمعالجة التعليم مؤكدا وجوب ايجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي تعوق طريق «التعليم».

واختتم الشريعان تصريحه برفضه المشاركة في الانتخابات الفرعية والتشاورية وقال بهذا الشأن: مبادئنا الاسلامية والقوانين والدستور تمنعنا من خوض «الفرعية» والكل يعلم انها «مجرمة» قانونيا.

وأضاف: أتشرف بانتمائي لقبيلة العوازم لكنني أعلم ان قدر القبيلة سيزيد إذا مثلتها ومثلت جميع فئات المجتمع الكويتي لأنني «إذا وفقني الله» ووصلت الى المجلس فسأكون ممثلا للأمة بكل أطيافها.

أنور الشريعان

طالب بتشريع في المجلس المقبل ينظم الهبات والتبرعات

حمود الحمدان: الحكومة تفتقد الوزراء ذوي الحكمة والاختصاص

وصف مرشح الدائرة الخامسة حمود محمد الحمدان تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي - إن صح نسبته له - بأنه استفزازي وغير مسؤول، فصوت الشعب هو الصوت العالي.

وقال إن المادة السادسة من الدستور تنص صراحة على أن السيادة للأمة مصدر السلطات جميعا وبالتالي فلا يحق للشمالي أن يقول إنه لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة، مشددا على ضرورة أن يحسن رئيس مجلس الوزراء المقبل اختيار وزراءه واضعا نصب عينيه الظروف المحلية والإقليمية التي نمر بها.

وأضح الحمدان أن الكويت أقرضت مصر مليارى دولار من صندوق التنمية وهو قرض مرتجع، ولكنها في المقابل وهبت مليار دولار غير مسترجعة، وبمثل هذه القيمة كذلك وهبتها منتجات بترولية، مشيرا إلى أن الشعب الكويتي يدعم أشقاءه شعب مصر ويقدر الظروف الصعبة التي يواجهها، ولكن لا يصح إطلاق يد الحكومة وخصوصا في غياب مجلس الأمة.

وطالب بتشريع في المجلس المقبل ينظم الهبات والتبرعات الكويتية لدول العالم بحيث ترصد له ميزانية ويوضع فيه سقف أعلى سنويا لا يتعداه بحال، مشيرا إلى أن الحكومة تفتقر إلى الوزراء ذوي الحكمة والاختصاص، الذين يسعون للتعاون من أجل الكويت لا إلى الاستفزاز.

حمود الحمدان

رفض تصريحات الشمالي الاستفزازية

محمد العنزي: الشعب مصدر السلطات جميعاً

أكد مرشح الدائرة الرابعة محمد العنزي ان الشعب الكويتي برمته يرفض ما جاء في التصريح المستفز لوزير المالية مصطفى الشمالي الذي قال فيه انه «لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة».

وقال العنزي في تصريح له: اذا كنا أمام حكومة تحترم الدستور، ما تجرأ الشمالي ان يقول مثل هذا الكلام، ولو كنا أمام حكومة تحترم الدستور لما كان الشمالي بالاساس وزيرا الآن، بعد ان اسقطه المجلس المبطل الاول شعبيا، واجبره على تقديم الاستقالة، عندما تيقن ان الثقة ستسحب منه.

واستغرب العنزي صمت رئيس الوزراء على تصريحات الشمالي المتكررة، التي تعبر عن عدم احترامه للدستور الذي ينص على ان الامة مصدر السلطات جميعا، مؤكدا انه لا يقبل باستمرار الشمالي وزيرا، فهو من الوزراء التأزيميين الذين يجب استبعادهم من التشكيلة الحكومية القادمة.

واشار العنزي الى ان الشمالي الذي يدافع الان عن تقديم منحة لمصر بقيمة اربعة مليارات، هو من وقف باستماته ضد القوانين الشعبية التي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وترفع الظلم الواقع عليهم، مختتما تصريحه متسائلا: فلماذا يالشمالي «اسد على الشعب وعلى المنح نعامة»؟!

محمد نايف العنزي